الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/38
19 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة السادسة

جنيف، 21 - 25 كانون الثاني/يناير 2002

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تأثير تدفقات الاستثمار الدولي على التنمية:

تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	2
الأول-	اعتبارات السياسات: دور الحكومات	3
الثاني-	اعتبارات السياسات: دور المجتمع الدولي	9
الثالث-	اقتراحات بشأن الأعمال المقبلة	10

مقدمة

1- تمشياً مع المقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين المعقودة في 24 آذار/مارس 2000، أعدت الأمانة هذه المذكرة عن اعتبارات السياسات العامة التي أثارها الخبراء في "اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد"، كما وردت في حصيلة نتائج ذلك الاجتماع[1]. والغرض من هذه المذكرة هو عرض مسائل السياسات التي طرحها الخبراء والتعليق عليها حتى تنظر فيها "لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك" في دورتها السادسة.

2- وأُرسلت حصيلة "اجتماع الخبراء" إلى الدول الأعضاء للتعليق عليها. لكن لم يرد أي تعليق بهذا الشأن وربما يكون ذلك راجعاً لموعد انعقاد "اجتماع الخبراء" الذي لم يترك للدول الأعضاء إلا وقتاً محدودا جداً للرد. ولذلك، تعتمد هذه المذكرة على آراء الخبراء كما يوردها ملخص الرئيس للمناقشات التي جرت في "اجتماع الخبراء"، وعلى التحليل الذي تضمنه تقرير الاستثمار العالمي 2001: النهوض بالروابط. ويرد في المذكرة الحالية النص الكامل (بالخط المائل) لاعتبارات السياسات العامة التي يراها الخبراء أكثر صلة بالموضوع، كما جاءت في بيان حصيلة الاجتماع، تتبعها تعليقات وملاحظات. وترد في القسم الأخير من المذكرة الاقتراحات التي عرضت خلال "اجتماع الخبراء" بشأن الأعمال المقبلة.

---

(1) "تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً"، TD/B/COM.2/EM.10/L.1 .

الفصل الأول

اعتبارات السياسات: دور الحكومات

3- *تشجَّع الحكومات على النظر في انتهاج سبل فعالة من حيث التكلفة لتعزيز سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتفق مع ما تصبو إليه بلدانها من أهداف إنمائية عامة واستراتيجيات تصنيعية، وعلى أن تشرك القطاع الخاص إشراكاً تاما، وتوفق بين دوافع المستثمرين الأجانب وأولويات البلد. ولئن كانت نقطة البداية هي توفير القيادة الحكومية رؤيةً واضحة للاستراتيجية الإنمائية فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعد مفيدة وضرورية في آن واحد في المراحل التنفيذية.* (الفقرة 12)

4- يعترف عدد متزايد من البلدان بقدرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق فوائد مهمة للبلدان المضيفة. ومع ذلك، فمن الملاحظ في الوقت ذاته أن هذه الفوائد لا تتأتى بشكل تلقائي. فالتحدي الذي تواجهه البلدان على صعيد السياسة العامة ينطوي على اعتبارين هما: (أ) اجتذاب النوع الصحيح من الاستثمار الذي يستطيع أن يعزز القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف وقدرته الإنتاجية؛ و(ب) جني الفوائد الممكنة من توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل. وفي كلتا الحالتين، يكون من الضروري وضع استراتيجية إنمائية واضحة لتحديد القطاعات والأنشطة الأكثر حاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالمثل، يكون التعاون الوثيق مع القطاع الخاص مطلوباً لتحسين فهم استراتيجيات الشركات وتعيين فرص الاستثمار وتعزيز الآثار النافعة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل. وقد يسهم الفهم الدقيق لنُظم الإنتاج الدولية واستراتيجيات الشركات عبر الوطنية إسهاماً مفيداً في إنجاح تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالتصنيع والتصدير التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل حفّاز.

5- *يوصى بشدة أيضاً بالتنسيق بين الوكالات والإدارات الحكومية، وتوفير إطار مؤسسي مبسط يتمثل في وكالة رائدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.* (الفقرة 13)

6- تستلزم عملية اختيار المواقع المناسبة للاستثمار النظر في مجموعة كبيرة من العوامل وبوجه عام، فإن من الضروري إقامة تعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تلعب دوراً في تقديم عناصر لهذه العملية من قبيل المعلومات والتراخيص والحوافز. وقد ارتأى كثير من البلدان منفعة في تعيين وكالة وحيدة تتكلف بتنسيق أنشطة ترويج الاستثمار، وتكون تابعة لوزارة ما أو مستقلة بدرجة أكبر. وتحتاج وكالات ترويج الاستثمار إلى شبكة اتصالات فعالة مع سائر الأطراف الحكومية المؤثرة والجهات الفاعلة في القطاعات الأخرى حتى تصبح هيئات مقتدرة "تخدم كل غرض". ويعزز هذه الشبكة توافر التزام سياسي قوي فضلاً عن التفاعل الوثيق مع كل من الشركات المحلية والشركات المملوكة لأجانب في القطاع الخاص.

7- *يوصي باتباع نهج محدد الأهداف لتصميم سياسات ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا النهج أنجع سبيل لاستخدام الموارد المحدودة، كما أنه يوفر أفضل فرص النجاح، ويساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.* (الفقرة 14)

8- تتطور استراتيجيات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى مستوى "الجيل الأول" من السياسات التقليدية لتشجيع الاستثمار، تلجأ البلدان ببساطة إلى رفع القيود عن الأطر المتيحة لإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل اجتذاب مزيد من الاستثمار. ولا يزال هذا النهج متبعاً في مختلف أنحاء العالم. ويتضح من بيانات الأونكتاد أن في عام 2000 فقط، بادر 69 بلداً بإجراء نحو 150 تغييراً تنظيميا مرتبطا بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت نسبة 98 في المائة منها موجهة إلى إيجاد بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. ولئن كان رفع القيود (وهو إجراء سلبي لا يتعدى عملية الرفع) عنصراً مهماً لاجتذاب الاستثمار المطلوب فهو غير كاف في العادة أمام التنافس المحتدم على الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق العالمي. ومن ثم، لا تتردد البلدان، في إطار سياسات "الجيل الثاني" لتشجيع الاستثمار، في "الترغيب التسويقي" في بلدانها كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تبنت البلدان المتقدمة والنامية على نطاق واسع هذا النهج الذي يقتضي، كما هو معهود، إنشاء وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار. وعلى سبيل المثال، أصبحت الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار، المنشأة في عهد قريب يعود إلى عام 1995، تضم اليوم أكثر من 110 أعضاء. وأما سياسات "الجيل الثالث" لتشجيع الاستثمار فتعتمد على إطار يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر ونهج استباقي كمنطلق لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوجَه تلك السياسات، في مرحلة ثانية، إلى انتقاء المستثمرين الأجانب (وفقاً للأولويات الإنمائية للبلد) على مستوى الصناعات والشركات والعمل على تلبية احتياجاتهم الموقعية المحددة. ورغم أن وضع نهج محدد الأهداف لا يخلو من الصعوبة ولا ينجز في وقت قصير، فإن اللجوء إلى سياسات "الجيل الثالث" يشهد تزايداً.

9- ولا تقتصر الأهمية المطردة للنهج المحدد الأهداف على مواجهة المنافسة المتنامية في مجال تشجيع الاستثمار فحسب، بل يُستحسن اتباع هذا النهج من أجل تحقيق الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة. كما قد يساعد هذا النهج صانعي السياسات على تحسين فهمهم لاستراتيجيات الشركات وللمزايا والمساوئ الموقعية التي ترتبط ببلدانهم المضيفة. ومن المهم إجراء تقييم "أمين" للقدرة على تلبية متطلبات جهات مستثمرة معيّنة عند البتّ في الأنشطة والشركات المطلوب استهدافها. ولا توجد "صيغة تناسب جميع الحالات" جاهزة للتطبيق. بل ينبغي في هذا النهج، نهج تحديد الأهداف، مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة. وتحديد الأهداف هذا عملية مستمرة ينبغي تكييفها وتطويرها حسب تطور الأهداف (خلق فرص العمل أو تشجيع المنافسة أو زيادة الصادرات أو التدفق التكنولوجي إلى البلد أو النهوض بقطاع الشركات المحلية) وقدرات البلدان من الناحية الموقعية.

10- *في سبيل زيادة التأثير المفيد للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، يجب أن تولي الحكومات اهتماماً خاصا لتطوير برامج الجهات الموردة المحلية والارتقاء بتكنولوجيا الجهات الموردة المحلية وقدراتها.* (الفقرة 15)

11- تشكل الروابط مع الشركات والمؤسسات المحلية أفضل قناة لنقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا من الشركات الأجنبية التابعة إلى الاقتصادات المضيفة. ويمكن أن تساهم تلك الروابط في نمو قطاع الشركات المحلية النابض بالحياة، الذي يعد الأساس الوطيد للتنمية الاقتصادية، وتساهم بالتالي في تعزيز قدرة البلد التوريدية. وبالنسبة إلى البلدان النامية، من المهم بشكل خاص إنشاء روابط خلفية لكي تستخدمها الشركات الأجنبية التابعة في شراء حصص أو مكونات أو خدمات عن طريق مختلف أشكال ترتيبات التعاقد الخارجي أو التعاقد من الباطن.

12- وللشركات أيضا مصلحة في تعزيز الروابط. فقد أصبح تنظيم سلسلة التوريدات عنصراً حاسماً في قدرة كثير من الشركات عبر الوطنية على التنافس. فعلى سبيل المثال، تنفق الشركة الصناعية في المتوسط أكثر من نصف إيراداتها على شراء المدخلات. وفي سبيل ذلك، تنظم بعض الشركات عبر الوطنية برامج إنمائية خاصة في البلدان النامية المضيفة لمساعدة الجهات الموردة المحتملة أو القائمة. وتبين التجربة التي مرّت بها شركات مختلفة كيف يمكن للشركات العاملة في مختلف الصناعات والبلدان المضيفة أن تدعم الجهات الموردة بفعالية في تحسين تقنياتها وإنتاجيتها وقدرتها على التنافس على الصعيد الدولي. ومع ذلك، يتوقف مدى إقامة الروابط بين الشركات الأجنبية التابعة والجهات الموردة المحلية (بالمقارنة مع استخدام الواردات مثلاً) على نسبة العائد إلى التكلفة المتصلة بهذه الجهود بالإضافة إلى الفوارق في التصورات والاستراتيجيات التي تتبعها الشركة. وتكون أهم العوامل متصلة باستراتيجيات الشركات ومدى توافر القدرة على التوريد. وتعد قلة الجهات المحلية المقتدرة في مجال التوريد إحدى العقبات الشائعة التي تعترض إنشاء روابط، لا سيما في البلدان النامية. وبالنظر إلى المصلحة الذاتية الأساسية للشركات فيما يتعلق بالروابط الخلفية، يؤدي صانعو السياسات في البلدان المضيفة دوراً مهما في التأثير على إرادة الشركات الأجنبية التابعة للاستعانة بالجهات الموردة المحلية. وبإمكانهم، على وجه التحديد، التصدي لحوافز معينة في عملية تشكيل الروابط عن طريق زيادة فوائد و/أو تخفيض تكاليف الاستعانة بالجهات الموردة المحلية. فعلى سبيل المثال، قد تكون الشركات عبر الوطنية غير مدركة لمدى توافر موردين قادرين وقد تجد تكاليفهم عالية أكثر من اللازم فلا تستطيع اللجوء إليهم كمصادر للمدخلات.

13- *ينبغي أن تدرس الحكومات العناصر الرئيسية في أي برنامج لتعزيز الروابط، على النحو الملخص في الخطوات التالية: (أ) تحديد أهداف السياسات بما يتماشى مع استراتيجية البلد الإنمائية العامة؛ و(ب) تحديد أهداف البرنامج: اختيار الصناعات والشركات الأجنبية التابعة والشركات المحلية؛ و(ج) تحديد ما ينبغي اتخاذه من تدابير معينة من حيث توفير المعلومات والمواءمة بين الأطراف وتقديم المساعدة التكنولوجية والفنية والتدريب والتمويل؛ و(د) إنشاء إطار مؤسسي وإداري لتنفيذ البرنامج ورصده.* (الفقرة 16)

14- وكما يتضح بمزيد من التفصيل في تقرير الاستثمار العالمي 2001، ينبغي لسياسات تشجيع الترابط أن تكـــون متســـقة فيما بينها وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من سلسلة طويلة من السياسات الداعمة لتنمية الشركات وتروج الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد وضعت بعض البلدان مثل آيرلندا، والجمهورية التشيكية، وســـنغافورة، وكوســـتاريكا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، برامج شاملة، تكللت بنجاح باهر في كثير من الأحـــيان في مجـــال تنمـــية الروابط، تحتوي على تشكيلة متنوعة من التدابير السياسية ومجموعة منتقاة من الصناعات والشركات المستهدفة. ومن شأن الدعم الحكومي، إذا ما أحسن التوجيه، أن يرجح كفة الميزان لصالح تعزيز الروابط ومن ثم الإسهام في نقل المعارف من الشركات عبر الوطنية، مما يساعد على دعم تنمية قطاع الشركات المحلية النشط. وبطبيعة الحال، ينبغي تكييف الجهود الرامية إلى تشجيع الترابط مع الظروف الســـائدة في كـــل بلد مضيف، على غرار السياسات الإنمائية الأخرى، كما ينبغي الاضطلاع بهذه الجهود بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وأصحاب المصالح الآخرين.

15- و يـــنطلق أي بـــرنامج للترابط الفعال من رؤية واضحة عن كيفية التوفيق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجية الإنمائية الشاملة وبمزيد من التحديد مع الاستراتيجية الهادفة إلى بناء القدرة الإنتاجية. ويجب أن تكون تلك الرؤية قائمة على فهم بيِّن لمواطن القوة والضعف في الاقتصاد والتحديات التي تواجهه في عـــالم سائر على طريق العولمة. وينبغي أن يلبي برنامج الترابط، على وجه التحديد، متطلبات الشركات المحلية من الناحية التنافسية وتأثيرها على السياسات العامة ومؤسسات الدعم الخاصة والعامة وتدابير الدعم (بمـــا في ذلك تحسين المهارات والتكنولوجيا). ومن المستصوب أن يتجه صانعو السياسات الذين يعتمدون هذا النهج إلى "العمل أولاً على نطاق ضيق" (ربما على نطاق مشروع نموذجي) وأن يدرجوا مسائل رصد السياسات والمرونة والتعلم ضمن البرنامج. وتتجلى ضرورة الانطلاق من نطاق ضيق عندما تكون الموارد شـــحيحة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يسعى كل برنامج إلى العمل بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، بما فيه الشركات الأجنبية التابعة والجهات الموردة المحلية، في عملية التصميم والتنفيذ.

16- وعـــند تصميم أي برنامج لتشجيع الترابط، يجب أن تكون الحكومات على علم بالإجراءات التي ســـبق وأن اتخذتهـــا الشـــركات الأجنبية التابعة والشركات المحلية. وقد يحتاج بعضها إلى تشجيع ودعم. وباستطاعة الحكومات أن تكون الطرف الميسّر والعامل الحفاز وأن تتأكد من توافر الحوافز والموارد اللازمة لـــدى المؤسسات الخاصة. ويمكنها أن تضطلع بدور سباق بدرجة كبيرة في المجالات الرئيسية التالية المتعلقة بإقامـــة الـــروابط: الإعـــلام والمواءمة بين الأطراف؛ والنهوض بالتكنولوجيا؛ والتدريب؛ والحصول على التمويل. وسلسلة التدابير التي يمكن اتخاذها في كل من تلك المجالات واسعة النطاق. والغرض الرئيسي منها

هو تشجيع الشركات الأجنبية التابعة والشركات المحلية ودعمها في إقامة الروابط وتعميقها. ويتوقف انتقاء الخيارات على النتائج المنبثقة عن مشاورات سابقة مع مؤسسات الدعم القائمة والبرامج ذات الصلة في القطاعين العام والخاص وأصحاب المصالح الرئيسيين بشأن المتطلبات المحددة لصناعة معينة أو مجموعة من الشركات. ومن الممكن أن تشجع الحكومات الشركات الأجنبية التابعة المشاركة على الموافقة على عقد ترتيبات مع شركات محلية واعدة في مجال التدريب والإرشاد.

17- ولا يمكن تطبيق برامج الترابط تطبيقاً جيدا إلا إذا كانت متصلة بشكل محكم بشبكة مؤسسات وسيطة فعالة تقدم الدعم اللازم لبناء المهارات، وتطوير التكنولوجيا، والنقل والإمداد، والتمويل. ومن ضمن تلك المؤسسات مؤسسات المواصفات والمقاييس، ومختبرات التجارب، ومراكز البحث والتطوير، وغيرها من خدمات الإرشاد التقني ومراكز الإنتاجية وتدريب المديرين والمؤسسات المالية. وقد تكون هذه المؤسسات تابعة للقطاع العام أو الخاص. ومن المهم أيضا أن تطبق برامج الترابط عن كثب مع اتحادات القطاع الخاص المعنية مثل غرف التجارة والصناعة، واتحادات الصناع، واتحادات المستثمرين وغيرها. وتشكل نقابات العمال وجماعات المصالح المختلفة أطرافاً مؤثرة رئيسية أيضاً. ومن الضروري، في آخر المطاف، وضع نظام رصد لتقييم مدى نجاح البرنامج. وعند اعتماد طريقة التعلم بالممارسة، كثيراً ما يكون البرنامج بحاجة إلى تعديل وتحسين كلما تراكمت الخبرات وتغيرت الأوضاع. ويمكن أن يتضمن النظام معايير للمقارنة ودراسات استقصائية عن المستعملين.

18- *ينبغي لبلدان الموطن أن تتقاسم تجاربها في مجال الاستهداف وتعزيز الروابط وأن تقدم المساعدة في هذا المجال. ومن شأن تحسين وصول المنتجات إلى أسواق البلدان المتقدمة، وخاصة منتجات أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، أن يساعد هذه البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشجَّع بلدان الموطن أيضاً على توفير المساعدة المالية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الموارد المحدودة، في سبيل إقامة إطار مناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الروابط. ويمكن لوكالات البلدان المتقدمة المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج أن تكون وسيلة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بطرائق منها مثلاً التنسيق مع الوكالات المعنية بترويج الاستثمار في تلك البلدان ونشر المعلومات.*
(الفقرات من 18 إلى 21)

19- يستدعي نهج تحديد الأهداف، مثل تشجيع الترابط، اتباع سياسات معقدة نسبياً. وهو يتطلب تسخير موارد بشـــرية ومالية هائلة. وتصطدم بعض الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاســـتفادة مـــنه بحواجـــز تجارية وحواجز أخرى تعيق التبادل الاقتصادي مع أسواق البلدان المتقدمة. وأمام هذه العوامل، تكون الحكومات في بلدان موطن الشركات عبر الوطنية قادرة على أن تؤدي دوراً مهما في تقديم المساعدة التقنـــية فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار وتنمية الترابط. ويكون من الضروري تحسين نشر المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وبإمكان وكالات تشجيع الاستثمار الموجه نحو الخـــارج أن تســـاهم عن طريق تقاسم تلك المعلومات مع المستثمرين المحتملين في بلدانها. وفضلاً عن ذلك، تساعد الـــبلدان النامـــية، عـــند تحرير أسواقها بشكل أكبر، على زيادة فرص جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصـــدير. وقد أثبتت التجربة أن البلدان النامية أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المستفيدة من معاملة تفضيلية قوامها النفاذ إلى الأسواق الكبرى، استقطبت كميات ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وبإمكان قواعد المنشأ أن تساعد، في بعض الأحيان، على دعم الروابط إذا توافرت الجهات الموردة المقتدرة على النطاق المحلي.

الفصل الثاني

اعتبارات السياسات: دور المجتمع الدولي

20- *ينبغي للمؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في تهيئة إطار مؤسسي مناسب لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر واستهدافه، بما في ذلك تشكيل التكتلات. ويستصوب التعاون والتنسيق في هذه المسائل بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المناسبة الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نمواً في إقامة وتحسين البنية التحتية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.* (الفقرات من 22 إلى 24)

21- من الممكن تكملة التدابير التي تتخذها الحكومات انفرادياً عن طريق الجهود المبذولة على صعيد المجتمع الدولي. ومن أمثلة هذه الجهود توفير التدريب في مجال ترويج الاستثمار وتشجيع الترابط وتحليل إطار الاستثمار الدولي وتقديم المساعدة لتنفيذ تدابير سياسات من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية للبلدان النامية بصفتها مواقع للاستثمار الأجنبي المباشر، و/أو تساعدها على الاستفادة بشكل أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الداخل. ويكون بمقدور المجتمع الدولي أيضاً، بما في ذلك القطاعا العام والخاص، أن يقدم المساعدة في مجال نشر المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأوضاع أقل البلدان نمواً في هذا المضمار.

الفصل الثالث

اقتراحات بشأن الأعمال المقبلة

22- *ينبغي للأونكتاد عمل ما يلي: (أ) مواصلة تحليل نظم الإنتاج الدولية، بحسب القطاع والصناعة، وإتاحة هذه المعلومات للبلدان الأعضاء؛ و(ب) مساعدة البلدان النامية في تقييم قدراتها الحالية بغية مساعدتها على تحديد أهداف للسياسات تتفق ومركزها التنافسي في السوق الدولية؛ و(ج) إعانة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ ورصد البرامج الخاصة باستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج تعزيز الروابط بما يتفق مع استراتيجيتها التصنيعية والإنمائية.* (الفقرة 25)

- - - - -